

تصريح السيد وزير الشؤون الخارجية - إلغاء اتفاقيتي الصيد البحري والزراعة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب  
29/09/2021

أكد وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، السيد رمضان لعمامرة، اليوم الأربعاء، أن إلغاء اتفاقيتي الصيد البحري والزراعة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية من طرف محكمة العدل الأوروبية يعتبر "فوزا مدويا" بالنسبة للقضية العادلة للشعب الصحراوي.

وصرح السيد لعمامرة بالقول: "يتعلق الامر بفوز مدوي للقضية العادلة للشعب الصحراوي. أولا من خلال الاعتراف بممثلة جبهة البوليساريو من طرف اعلی هيئة قضائية للاتحاد الأوروبي الذي يمنحه القدرة على التحرك امام محكمة العدل الأوروبية".

وأضاف السيد الوزير بالقول: "كما يعتبر هذا فوزا لأن الامر يتعلق بإلغاء الاتفاقيتين المبرمتين في انتهاك صارخ للالتزام المتعلق بضرورة الحصول على موافقة الشعب الصحراوي المستمد مباشرة من الوضع القانوني المنفصل و المستقل للأراضي الصحراوية كإقليم غير مستقل مؤهل لتقرير المصير وفقا للقانون الدولي".

وأشار السيد لعمامرة إلى ان "هذا الفوز المزدوج الذي كرسه القضاء الأوروبي يشكل مكسبا تاريخيا سيفرض نفسه على جميع البلدان الأوروبية و على مؤسساتها في علاقاتها مع المغرب كدولة مستعمرة".

وأسرد وزير الشؤون الخارجية بالقول: "هذا القرار سيعبد الطريق امام مرحلة جديدة في كفاح الشعب الصحراوي من اجل ممارسة حقه الثابت و غير القابل للتفاوض في تقرير المصير حيث أنه يشكل مرجعا حقيقيا بالنسبة للمنظمات الدولية المشاركة في عملية البحث عن حل للنزاع في الصحراء الغربية من شأنه ان يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير".

وأوضح السيد لعمامرة أن "هذا التجسيد القانوني" الذي يندرج في سياق وضع الصحراء الغربية ممثلة في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة مؤسسة للاتحاد الإفريقي "جاء ليؤكد شخصيتها الدولية ناهيك عن أثره الواضح في دحض النوايا التوسعية للمملكة المغربية".

وتابع يقول: "في نفس الوقت، فإن قرار محكمة العدل الأوروبية يبين لمجلس الأمن الأممي أنه يجب السير على نهج استكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية".

وقال السيد الوزير أيضا أنه "أمام هذا الاحتلال غير القانوني للأراضي الصحراوية واستغلال ونهب الثروات الطبيعية التي يعتبر الشعب الصحراوي مالكا حصريا لها وله السيادة الدائمة عليها، فإن مجلس الأمن الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى لممارسة سلطته في ترقية وحماية الحقوق الوطنية لشعب الصحراء الغربية".

يذكر أن محكمة الاتحاد الأوروبي ألغت اتفاقيتين تربطان المغرب والاتحاد الأوروبي وتشملان الصحراء الغربية المحتلة، مؤكدة أن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء الغربية. وأوضحت المحكمة أن هتين الاتفاقيتين أبرمتا خرقا لقرار محكمة العدل الأوروبي سنة 2016 ودون موافقة شعب الصحراء الغربية